

جامعة الحاج لخضر باتنة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مقياس: الاقتصاد الكلي

ملخص لأهم محاور الدراسة

أساتذة المقياس

الأستاذ المحاضر: أ.د. عايشي كمال

أ- أ. زغدود سهيل

ب- أ. نوري منيرة

ج- أ. ليلي لولاشي

مفردات مقياس الاقتصاد الكلي لطلبة الليسانس LMD

لقد تم تصميم هذه المادة على أساس أن تعطي للطلاب المتخصص في الاقتصاد الأدوات اللازمة لتحليل وكيفية التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وذلك عن طريق معرفة المتغيرات و الأسواق على مستوى الاقتصاد ككل وتحديد القيم التوازنية لهذه المتغيرات وكيفية التأثير فيها عن طريق السياسات الاقتصادية الكلية مثل الإنفاق الحكومي وكمية المعروض من النقود والتضخم والبطالة وغيره. كما إن الاختلافات بين النظرية الكنزوية والكلاسيكية في التعامل مع هذه المواضيع سوف تبين من خلال التطرق الى بعض مدارس التحليل الاقتصادي الكلي .

أهداف المادة:

- 1 - معرفة المتغيرات الاقتصادية الكلية وكيفية تأثيرها ببعضها البعض
- 2 - الإلمام بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والاسمية
- 3 - دراسة الأسواق في الاقتصاد الكلي ومعنى التوازن في الاقتصاد الكلي
- 3 - كيفية تحديد القيم التوازنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية
- 5 - كيفية ومدى التأثير في القيم التوازنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية نتيجة لسياسات الاقتصادية مع معرفة النظريات الاقتصادية الكلية التي تتعامل مع ذلك خصوصا النظرية الكينزية والنظرية الكلاسيكية.

6 – فهم بعض دوال الاقتصاد الكلي.

ونظرا لطول المقرر في هذه المادة وصعوبة الإلمام بجميع جوانبه في سداسي واحد تم تدريسه على مستويين : الاقتصاد الكلي 01 والاقتصاد الكلي 02 المكملين لبعضهما البعض .

ولدراسة هذه المادة تم تقسيمها الى الفصول التالية:

الفصل الأول: مدخل الى الاقتصاد الكلي _أهمية الاقتصاد الكلي ومدارسه

الفكرية وبعض مفاهيمه الأساسية

يهدف هذا الفصل الى معرفة الأهمية البالغة للاقتصاد الكلي خاصة في الفترة الأخيرة التي شهدت تطورا كبيرا لمختلف الآراء والأفكار والنظريات في مجال الاقتصاد الكلي وهذا عبر التطور التاريخي للمدارس الفكرية الاقتصادية التي اهتمت بدراسة المواضيع التي يتناولها الاقتصاد الكلي . كما أن هذا الفصل يهدف إلى التطرق إلى المفاهيم المختلفة التي سنعتمد عليها في دراستنا للاقتصاد الكلي حتى تتضح الرؤية للطالب أكثر في الفصول اللاحقة.ناهيك عن معرفة النماذج الاقتصادية التي يلجأ الاقتصاد الكلي الى استعمالها في تحليله للمواضيع التي ستكون محل اهتمامه.

الفصل الثاني : حسابات الدخل:مدخل محاسبي :

يحتوي على أهم المجمعات الاقتصادية من حيث مدلولها وكيفية حسابها وأهميتها .

الهدف من الفصل : حيث يهتم الاقتصاد الكلي بتحديد مجمل الإنتاج الاقتصادي في بلد معين ومتغيراته مثل مستوى السعر مستوى العمالة، معدلات القائدة، ومتغيرات أخرى مثل التضخم، البطالة، ولفهم كيفية تحديد هذه المتغيرات يجب دراسة ما يسميه الاقتصاديون: حسابات الدخل القومي.

وفي هذا السياق نجد أن الوظيفة الأساسية لحسابات الدخل القومي هو تزويدنا بمعلومات شاملة عن الدخل القومي، الإنتاج، والإنفاق. وهذه المعلومات تعد ضرورية لأغراض التحليل الاقتصادي، ووضع السياسات والقيام بالتبؤات الاقتصادية .

الفصل الثالث : النموذج الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي الكلي

يتناول بالدراسة والتحليل أهم مبادئ المدرسة الكلاسيكية وافترضاها ، وكيفية بناء النماذج وتحديد التوازنات الكلية في مجمل الأسواق. كما أن هذا الفصل يهدف الى التطرق الى دور السياسات المالية والنقدية في إيجاد التوازن الاقتصادي في الدولة وتأثيراتها على الطلب الكلي والعرض الكلي ، انتهاء بتقديم مثال نموذجي شامل على النموذج الكلاسيكي.

الفصل الرابع : الفكر الاقتصادي الكينزي وأدوات التحليل لتوازن الاقتصاد

الهدف من الفصل في هذا الفصل ستحاول الدراسة التطرق إلى التحليل الاقتصادي الكلي الكينزي ، وكيفية معالجته لأزمة الكساد 1929 وانتقاداته للكلاسيك باعتبار أن الفكر الكلاسيكي أل الى العجز عن حل الأزمات ، وبالتالي لابد من فكر اقتصادي جديد من خلاله يمكن تطوير الاقتصاد الرأسمالي من خلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باستعمال أدوات وأساليب السياسة الاقتصادية وكذلك إعطاء أهمية لجانب الطلب بدلا من العرض كما هو الشأن بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية عن طريق دراسته لنظرية الطلب الفعال ودالة الاستهلاك والادخار وآلية المضاعف وبالتالي كيفية تحديد الدخل التوازني.

الفصل الخامس : دالة الاستثمار وقرارات الاستثمار

في هذا الفصل حددنا علاقة الاستثمار بسعر الفائدة مع إدخال مفهوم الكفاية الحدبة لرأس المال لاختيار الاستثمارات والمفاضلة بين المشاريع وترتيبها حسب ربحيتها .

الفصل السادس :الحكومة ونظرية تحديد الدخل التوازني (التوازن في نموذج من ثلاثة قطاعات)

في هذا الفصل ندرج القطاع الثالث المتمثل في القطاع الحكومي باعتباره طرف مهم في النشاط الاقتصادي باستخدام أدوات السياسة المالية ، والمتمثلة في الانفاق الحكومي والضرائب والتحويلات الحكومية وكل عنصر من عناصر السياسة المالية يؤدي الى تغييرات في مستوى الدخل الوطني ، ومن ثم التأثير على باقي المتغيرات الأخرى .

الفصل السابع : التوازن في نموذج من أربعة قطاعات (العلم الخارجي ونظرية تحديد الدخل التوازني).

في هذا الفصل ننتقل من الاقتصاد المغلق الى الاقتصاد المفتوح بإدراج كل من الصادرات والواردات في النموذج نظرا لتأثيراتها على مستوى الدخل الوطني وتحديد التوازن الاقتصادي الكلي .

الفصل الثامن : دالة الطلب على النقد

كانت النظرية النقدية تتمثل أساساً في النظرية الكمية وشيئاً فشيئاً تفتحت أمامها آفاق جديدة وذلك باقتباسها الاستدلال الذي يعتمد على العرض والطلب وهذا ما يسهل دراسة التوازن النقدي الذي يتحدد بتفاعل عرض وطلب النقود. ويلاحظ أن الاهتمام كان من جانب دالة الطلب وذلك لأن عرض النقود غالباً ما يعتبر معطى (تحدد أساساً من طرف السلطات النقدية كالبنك المركزي). وحتى نتفهم الطلب على النقود نقوم بدراسة تطور النظريات المختلفة للنقود :

1 - النظرية الكمية ليفيشر ،

2- نظرية مارشال في الطلب على النقد ،

3- الطلب على النقود عند كينز ،

4- المدارس الكينزية الحديثة في طلب النقود والمتمثلة في: أ- نموذج المخزون لطلب نقود

المبادلات ، ب- نموذج المخزون لطلب نقود المبادلات ، ج - نموذج طلب النقود أو نموذج المحفظة

5- دالة الطلب على النقود عند فريدمان.

الفصل التاسع : النموذج الكينزي للتوازن الاقتصادي الكلي

باختلاف النموذج الكلاسيكي تبدأ المراحل المنطقية للتوازن في النموذج الكينزي بدالتي الاستهلاك و الادخار اللتين تحددان مع التوازن النقدي معدل الفائدة ومستوى الدخل و يحدد مستوى الدخل بدوره العمالة. و عليه سوف نبدأ بدراسة سوق السلع و الخدمات و كذلك سوق النقد و ننتهي بدراسة توازن العمل.

الفصل العاشر: التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي (منحنيات IS-LM)

الدراسة في هذا الفصل تبدأ كما يلي

أولاً : التوازن في سوق السلع والخدمات

وذلك من خلال معادلة IS وما يتعلق بها من تغيرات.

وثانياً: التوازن في سوق النقود: بينا فيه الطلب على النقود لدى كينز، وكيف تتحدد معادلة LM

ثالثاً: تحديد التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقود بواسطة نموذج IS-LM وكل

التغيرات الحاصلة في هذا المجال .

الفصل الحادي عشر : فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية :

حللنا فيه الوضعية الاقتصادية ومدى تأثير كل سياسة على التوازنات الكلية ، مع الاشارة إلى أهمية الجهاز المصرفي ودوره في النشاط الاقتصادي ، وأهمية السياسة النقدية في توجيه هذا النشاط في تحقيق الاستقرار الكلي . كما أكدنا على ضرورة دمج السياستين المالية والنقدية لتجاوز الآثار السلبية لكل سياسة منفردة ، نظرا لكون تطبيق إحدى السياستين دون الأخرى يؤدي إلى ظهور آثار سلبية غير مرغوبة تحد من الآثار الإيجابية المنتظرة .

وفي الجزء التطبيقي سنقوم بدراسة مجموعة من السلاسل لتمارين خاصة بكل قصل من الفصول التي يتضمنها الجزء النظري في شكل أعمال موجهة تمكن الطالب من اللامام وفهم التمارين والمسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي .

أساتذة المادة :

أ.د/ عايشي كمال : محاضر المادة

الأساتذة المساعدين :

أ / زغدود سهيل

أ / نوري منيرة

أ / لولاشي ليلي